داعش يعاود النفاذ إلى العراق من ثغرات التقصير الأمني

بغداد – أقرّت السلطات العراقية بوجود خلل أمني يسمح لخلايا تنظيم داعش بتنفيذ هجمات وإلحاق خسائر بشرية بالمدنيين والعسكريين، وذلك في وقت يُسجّل فيه تصعيد لافت من قبل التنظيم في عدد من مناطق شمال البلاد، محدثا حالة من الذعر بين أهالي تلك المناطق الذين سبق لهم أن عانوا بطشه وويلات الحرب التي دارت ضدّه بين سنتي 2014 و2017.

وقال وزير الدفاع العراقي جمعة عناد إنّ تسعين في المئة من عمليات داعش في العراق وقعت بسبب إهمال القوات الأمنية والعسكرية.

وجاء كلام الوزير في مقابلة مع فضائية عراقية خاصة بعد أيام على مقتل عناصر أمنية وعسكرية ومدنيين في هجوم مزدوج لمسلحي التنظيم شمالي العراق.

كما لم يستثن عناد أيضا الأهالي من المسؤولية عن الإهمال الذي يتيح لداعش تصعيد هجماته.

جمعة عناد

تسعون في المئة من عمليات داعش سببها الإهمال الأمني

وأثار سقوط عدد كبير من الضحايا في هجوم شنّه داعش مؤخّرا بشمال العاصمة العراقية بغداد، المخاوف من مرحلة دموية جديدة قد يكون التنظيم بصدد تدشينها، بعد أنّ تبيّن أنّه أبعد ما يكون عن نهايته رغم الحرب العسكرية والأمنية المرهقة التي شنّت ضدّه ورغم التضحيات الكبيرة التي قدّمت خلالها.

وقتل ستة من أفراد قوات الأمن وأربعة مدنيين، السبت الماضي، في كمين نصبه عناصر من داعش قرب سلسلة جبال مكحول الواقعة على بعد مئتي كيلومتر شمال بغداد، بحسب مصادر في الشرطة.

وبعد ثلاث سنوات على انتهاء المعارك الدامية التي شنتها القوات العراقية المدعومة من التحالف الدولي لاستعادة ثلث الأراضي العراقية التي سيطر عليها تنظيم داعش، وعلى الرغم من أن التنظيم فقد سيطرته على تلك الأراضي، لا تزال خلاياه النائمة تشنّ هجمات كرّ وفرّ على القوات الأمنية والمدنيين وتستهدف بنى تحتية للدولة، خصوصا في مناطق مفتوحة تمتد إلى شمال بغداد.

وكان أحد عشر عراقيا، بينهم مقاتلون من الحشد الشعبي، قد قتلوا قبل حوالي أسبوعين في هجوم بقنبلة يدوية على نقطة عسكرية في منطقة الرضوانية، ذات الغالبية السنية، الواقعة غرب بغداد.

وتابع وزير الدفاع العراق قائلا إنّ "مسلحي داعش في العراق يمتلكون أسلحة حديثة لكن لا يمكنهم السيطرة على حاجز أمني أو منطقة ما، ولا يستطيعون الاشتباك مع القوات العراقية لأكثر من نصف ساعة".

وأضاف "لدى العراق مشاكل في تسلل الإرهابيين عبر الحدود السورية، ويجب على قوات الأمن مقاتلة الإرهابيين وليس ملاحقتهم لأنها ستقود إلى كمائن لقواتنا".

وخلال الشهور الأخيرة، زادت وتيرة هجمات عناصر تنظيم داعش، لاسيما في المنطقة بين كركوك وصلاح الدين وديالى شمالي بغداد المعروفة باسم مثلث الموت.

وأفادت دراسة نشرت هذا الشهر للمركز الدولي لمكافحة الإرهاب في لاهاي، بأن "نشاط تنظيم الدولة الإسلامية في العراق تسارع بشكل كبير منذ فبراير 2020 فصاعدا" ، حيث "وصل إلى مستويات تقترب من القلق" وتذكّر بتلك التي سبقت اجتياحه لمدينة الموصل ومن ثم لثلث مساحة العراق في عام 2014.

ورجّحت الدراسة أن "يكون تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وبشكل عام بصدد الانتقال من مرحلة إعادة بناء إلى أخرى تتميز بهجمات جريئة على غرار حرب العصابات".

ويأتي تصعيد داعش في العراق تزامنا مع قيام التحالف الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة بخفض عدد قواته التي ساندت العراق في محاربة التنظيم.

وأعلنت واشنطن الأسبوع الماضي أنها ستسحب قريبا 500 جندي من قواتها في العراق بحلول منتصف يناير القادم، ليبقى بذلك 2500 من جنودها فقط في هذا البلد.

وقال القائد الأعلى للقوات الأميركية في الشرق الأوسط الجنرال كينيث ماكنزي إن التقدم الذي أحرزته قوات الأمن العراقية في السنوات الأخيرة سمح بانسحاب القوات الأميركية.

وستتركز مهمة القوات المتبقية في العراق على تدريب القوات الأمنية وتنفيذ ضربات جوية لدعم عملياتها وتسيير ومراقبة الطائرات المسيرة فوق البلاد.

وبينما تسعى قوى سياسية عراقية وميليشيات مسلّحة للتعجيل بإخراج جميع القوات الأميركية من العراق لأسباب تتّصل بصراع النفوذ بين واشنطن وطهران، تدعو الحكومة العراقية الحالية برئاسة مصطفى الكاظمي إلى إمهال الأميركيين ثلاثة أعوام للانسحاب.

ويحذّر خبراء أمنيون من أن انسحاب القوات الأميركية من العراق سيقلّص دور التحالف الدولي ضد داعش الذي تقوده الولايات المتحدة، وقد يُدخل البلد في أزمة أمنية حادّة. وطالبت فرنسا مؤخرا الولايات المتحدة بعدم سحب قواتها من العراق وأفغانستان، معتبرة أنّ ذلك سابق لأوانه نظرا لعدم القضاء على الإرهاب في البلدين.

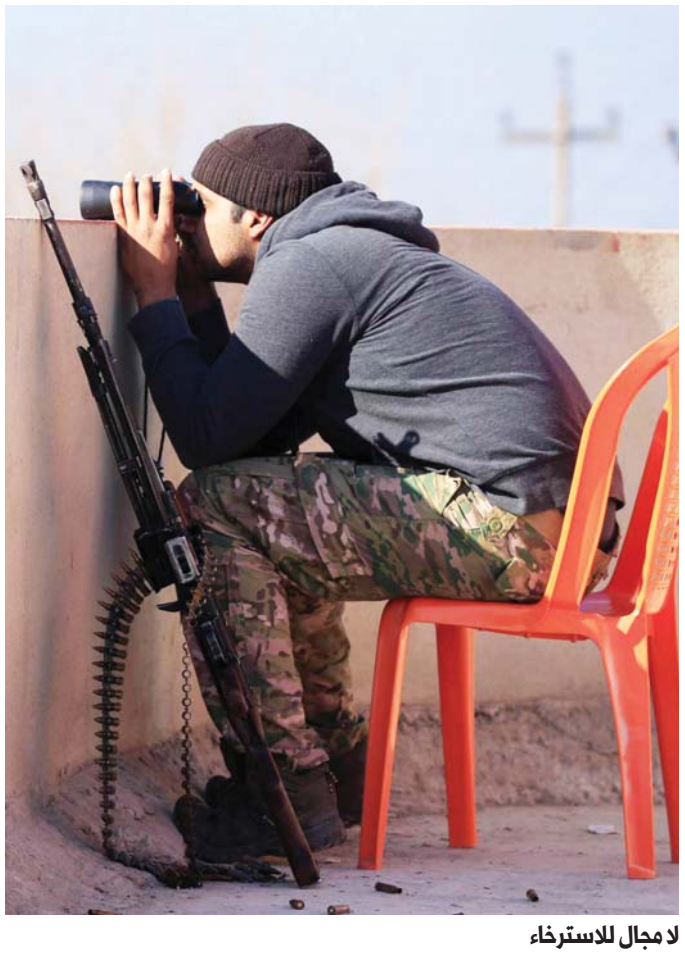

لا مجال للاسترخاء

القضية الفلسطينية ضمن حسابات التطبيع السعودية

تطبيع العلاقات بين إسرائيل والسعودية يُطبخ على نار هادئة

الرياض لا ترفض التطبيع من حيث المبدأ لكنها تفضل التريث

تأخّر السعودية في اتّخاذ قرار تطبيع العلاقات مع إسرائيل لا يعني رفضها الأمر من حيث المبدأ، بقدر ما يعني التريث وتقليب الأمر على مختلف وجوهه، حيث توجد دوافع كثيرة لدى الرياض لتوسيع دائرة تحالفاتها الإقليمية، فضلا عن حاجتها لإنشاء وضع إقليمي جديد تحسبا لأيّ تغييرات في سياسة الولايات المتّحدة تحت الإدارة الجديدة للديمقراطيين.

الرياض – تكشف مجمل المواقف والتصريحات الرسمية والمعالجات الإعلامية السعودية المتعلّقة بموضوع تطبيع العلاقات مع إسرائيل، أنّ المملكة لا ترفض من حيث المبدأ اتخاذ خطوة مماثلة لما أقدمت عليه كل من الإمارات والبحرين والسودان، لكنّها تبحث عن مداخل مقبولة وتتحيّن التوقيت المناسب، وذلك من منطلق شعورها بأن لها مكانة خاصة ووزنا استثنائيا في المنطقة ومسؤولية دينية وسياسية تجاه العالمين العربي والإسلامي عموما، وتجاه القضية الفلسطينية على وجه التحديد.

وعلى الطرف المقابل، تبدو إسرائيل شديدة الاهتمام بإقامة علاقات طبيعية مع السعودية من منطلق معرفتها بوزن المملكة وتأثيرها في محيطها، لكنّها تتفهّم في الوقت نفسه حذر الرياض ودواعي تأنيها في حسم قرار التطبيع.

وربطت الرياض تطبيع العلاقة مع إسرائيل بإحراز تقدّم في عملية السلام مع الفلسطينيين بالاستناد إلى الأسس التي وضعتها مبادرة السلام العربية التي كانت السعودية نفسها وراء طرحها قبل 18 سنة، ومن أبرز بنودها إقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة على حدود ما قبل يونيو 1967، لكنّها لم تعترض في المقابل على الخطوة التي أقدمت عليها كلّ من الإمارات والبحرين، بل على العكس من ذلك بدت متعاونة بشكل عملي لتسهيل إقامة علاقات لكل منهما مع إسرائيل، وهو ما تجلّى على الأقل في فتحها مجالها الجوي لرحلات طيران مباشرة بين تل أبيب وكل من أبوظبي والمنامة.

وقال وزير الخارجية السعودي الأمير فيصل بن فرحان في وقت سابق إنّ بلاده "تؤيد التطبيع الكامل مع إسرائيل لكن ينبغي أولا إقرار اتفاق سلام دائم وكامل يضمن للفلسطينيين دولتهم بكرامة".

ونقلت هيئة البث الإسرائيلي، الثلاثاء، عن مصدر سياسي إسرائيلي كبير القول إنه رغم الجهود لإقناع السعودية بالانضمام إلى دائرة السلام مع إسرائيل، فإن الطرف السعودي أوضح أن الظروف غير مواتية في هذه المرحلة لتوقيع اتفاق معها في القريب العاجل.

كما نقلت الهيئة عن مصادر دبلوماسية عربية رفيعة القول إنّ "الرياض معنية بتوسيع التعاون مع إسرائيل بهدف التصدي للتهديد الذي تشكله إيران، غير أنها لا تزال تدرس بحذر مسألة التطبيع بسبب مكانة السعودية الخاصة والحساسة في الدول العربية والمسلمة".

وتتحدّث مصادر متعدّدة عربية وغربية عن اتصالات سعودية سبقت حتى تطبيع الإمارات والبحرين مع إسرائيل، وتواصلت خلال الفترة الأخيرة لمناقشة عدّة قضايا من ضمنها التطبيع إلى جانب التنسيق في عدّة مواضيع بما في ذلك الوضع الإقليمي والتهديدات التي تشكّلها إيران وأذرعها في المنطقة، لكنّ الرياض ما تزال حذرة في الإعلان عن تلك الاتصالات وتفضّل عدم الكشف عنها.

ونفت السعودية، الإثنين، تقارير متعدّدة ومعلومات متواترة عن قيام رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو بزيارة خاطفة إلى مدينة نيوم غربي السعودية ولقائه ولي العهد السعودي الأمير محمّد بن سلمان هناك.

وكتب وزير الخارجية السعودي الأمير فيصل بن فرحان، على حسابه الرسمي في تويتر "لاحظت أن بعض وسائل الإعلام تناقلت خبرا مفاده أن سموّ ولي العهد التقى بمسؤولين إسرائيليين ضمنهم رئيس الوزراء خلال زيارة وزير الخارجية الأميركي الأخيرة إلى المملكة"، مضيفا "الخبر عار عن الصحة تماما ولم يحدث اللقاء المزعوم".

وتؤكد إسرائيل أن المزيد من الدول العربية تعمل على الدخول في سلام معها، وذلك بعد اتفاقيات وتوافقات لتطبيع العلاقات مع كل من الإمارات والبحرين والسودان خلال الأشهر القليلة الماضية.

وكانت السعودية على رأس الدول العربية المرشّحة لربط علاقات طبيعية مع إسرائيل، بحسب توقّعات الملاحظين التي استندوا فيها بشكل خاص على العلاقة الوطيدة التي جمعت بين القيادة السعودية وإدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب التي لعبت دورا رئيسيا في تطبيع العلاقات بين إسرائيل وكل من الإمارات والبحرين، كما عملت على إقناع الخرطوم بالقيام بخطوة ممثالة.

لكن التوقّعات بأن يتم التطبيع بين السعودية وإسرائيل في عهد ترامب لا يبدو أنّها تتجه نحو التحقّق بسبب الحذر والتريث السعوديين، ومع ذلك يقول أغلب المحلّلين إن القضية مسألة وقت، وإنّ للرياض أكثر من مصلحة في إقامة علاقات طبيعية مع إسرائيل ليس فقط لخلق جبهة أوسع في مواجهة إيران، ولكن أيضا لإيجاد وضع إقليمي أكثر ملاءمة للسعودية لمواجهة أي تحوّل في السياسات الأميركية تجاه المنطقة وأي ضغوط على الرياض قد تمارسها واشنطن في عهد الرئيس الديمقراطي جو بايدن "وريث" الرئيس الأسبق باراك أوباما الذي لم تشكل سياساته أثناء فترة حكمه مبعث ارتياح للسعودية.

> **التوقّعات بأن يتم التطبيع بين السعودية وإسرائيل في عهد ترامب لا تتجه نحو التحقّق بسبب الحذر والتريث السعوديين**

ولخلق مثل ذلك الوضع الإقليمي، أبدت الرياض استعدادها للذهاب بعيدا، وصولا إلى تبريد جبهة الصراع السياسي والإعلامي مع تركيا وهو ما شرعت فيه بالفعل من خلال الاتصال الهاتفي بين الملك سلمان بن عبدالعزيز والرئيس التركي رجب طيب أردوغان وما أعقبه من خطاب سعودي إيجابي تجاه أنقرة يلخّصه قول وزير الخارجية السعودي الأمير فيصل بن فرحان إنّ لبلاده علاقات "طيبة ورائعة" مع تركيا، وهو كلام دبلوماسي بشكل واضح تمليه المتغيّرات وتقتضيه مصلحة السعودية، إذ من الصعب أن ينطبق ذلك الوصف على العلاقات التي ربطت بين الرياض وأنقرة خلال السنوات الماضية.

السعودية ترتب أوضاعها الحقوقية تحسّبا لمعارك مرتقبة

الرياض – تقرّر في السعودية إصدار عفو عام على جميع المحكومين بالجلد، لتكون المملكة قد قطعت خطوة أخرى باتّجاه التخلّص من ممارسات لطالما جلبت لها انتقادات دولية ومثّلت نقطة ضعف في موقفها الحقوقي إزاء منظمات دولية وجهات سياسية، دأبت على مهاجمتها في المحافل الدولية والمناسبات الكبرى مثل قمّة مجموعة العشرين التي احتضنتها المملكة مؤخرا عبر تقنية الفيديو كونفرانس، ولم تسلم من موجة انتقادات موازية للوضع الحقوقي في المملكة.

وسبق للسعودية أنّ اتخذت خطوات مماثلة في سياق إصلاح الوضع الحقوقي وتحسينه تدريجيا، حيث أنهت في أبريل الماضي إعدام مرتكبي الجرائم وهم قصّر. كما بادرت مؤخرا إلى تخفيف قيود نظام الكفالة على العمال الوافدين بهدف تيسير ظروف عملهم.

ويرتبط تسارع الخطوات الإصلاحية السعودية للوضع الحقوقي بتوقّعات بأن يكون هذا الملف خلال الفترة القادمة مدار معارك تستعد عدّة جهات لخوضها ضدّ الرياض متوّقعة وجود مزاج أميركي جديد مناسب لذلك في ظلّ حكم الديمقراطيين.

ونقلت صحيفة "عكاظ" ، الثلاثاء، عن مصادر القول، إن توجيهات عليا صدرت بالعفو عن كافة من صدر بحقهم حكم بالجلد، ما لم يطبق الحكم عليهم من إمارات المناطق، وذلك للأحكام التي صدرت قبل صدور المبدأ المقر من المحكمة العليا القاضي بإلغاء عقوبة الجلد التعزيري.

وأشارت المصادر إلى أن المبدأ القضائي الصادر بقرار الهيئة العامة للمحكمة العليا "قرّر بالأغلبية أن على المحاكم عدم الحكم بعقوبة الجلد في العقوبات التعزيرية، والاكتفاء في تلك العقوبات بالسجن أو الغرامة أو بهما معاً، أو عقوبات بديلة بحسب ما يصدره وليّ الأمر من أنظمة أو قرارات".

وكانت عقوبة الجلد تطبّق على مرتكبي مجموعة متنوعة من الجرائم في السعودية. وسبق أن وثّقت منظمات حقوقية قضايا سابقة حكم فيها قضاة سعوديون بالجلد على مدانين في جرائم من بينها السكر العلني.

وكثيرا ما كان لصدور مثل تلك الأحكام ولأخبار تنفيذها أصداء دولية سيئة مؤثّرة على صورة المملكة المتّجهة بقوة نحو الإصلاح والمصرّة على استكماله بجرأة غير معهودة.

ويرى مؤيدو الإصلاح في السعودية أنّ تسريع وتيرته مفيد لصورة المملكة ومكانتها الدولية، مؤكّدين أنّه ينزع أوراقا مهمّة من أيدي خصومها الذين دأبوا على مهاجمتها والإساءة لصورتها باستخدام ملف حقوق الإنسان.